

المملكة الأردنية الهاشمية  
وزارة العدل  
القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد متروك العجارمة  
وعضوية القضاة السادة  
يوسف نيبات، د. عيسى المومني، محمود البطوش، محمد البيرودي

التمييز: إهاب كـريم نجيب حـداد.  
وكياله المحامي إهاب خليل إبراهيم.

التمييز ضده: شركة اليرموك للتأمين.  
وكلاؤها المحامون رجائي الدجاني وبشار عموري وخالد الطاهر  
ود. يزيد صلاح ورائد بريزات و"محمد شريف" جراح وعمر عبدالعزيز  
الحاج علي وأحمد حمدان وسليم عباينة ومدر ك البدور وأسامة باكير  
وأنس أيوب ياسين وهشام عزات عبدة وعلي مزلوة القضاة  
وخويلد احميدان وحمزة عبيدات وإيناس عكاش  
ومحمد عبدالرؤوف الجراح ومحمد الزاغة.

بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٣ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة  
استئناف حقوق عمان في القضية رقم ٢٠١٥/٤٠٩٧١ بتاريخ ٢٠١٦/١/١١ القاضي  
برد المطالبة بفسخ العقد لاستنفاد الغرض منه ورد المطالبة ببطلان ضريبة المعارف  
لعدم الإثبات وفسخ القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق شمال عمان في  
القضية رقم ٢٠١٣/١٥٨ بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٣ وإلزام المدعى عليهم بالمبلغ المدعى

به والبالغ ١٢٦٠٠ دينار مع الرسوم والمصاريف ومبلغ (١٥٠٠) دينار أتعاب محاماة عن مرحلتي التقاضي.

وللأسباب الواردة في لائحة التمييز طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميز.

وبتاريخ ٢٠١٦/١٠/٣٠ قدم وكيل المميز ضده لائحة جوابية طلب في نهايتها قبولها شكلاً وفي الموضوع رد التمييز.

## القرار

بالتدقيق والمداورة نجد إن وقائع الدعوى تشير إلى أن المدعية شركة اليرموك للتأمين المساهمة العامة المحدودة قد أقامت الدعوى رقم ٢٠١٣/١٥٨ لدى محكمة بداية حقوق شمال عمان بمواجهة المدعى عليهم:

١- شركة ورد الصباح للتجهيزات الصوتية و الموسيقية ذ.م.م.

٢- زياد عبد الله خلف الزريقات.

٣- إيهاب كريم نجيب حداد.

للمطالبة بفسخ عقد إيجار عقار بدل أجرته السنوية ١٢٦٠٠ دينار ومطالبة بمبلغ

١٢٧٨٢ دينار يمثل بدل الأجر المستحقة وضريبة المعارف

وقد أسست الدعوى على الوقائع التالية:

١. المدعية شركة مساهمة عامة مسجلة لدى مراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة حسب الأصول.

٢. المدعى عليها الأولى شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة لدى مراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة تحت الرقم ٨٠٦٩ وأن المدعى عليه الأول الشريك الوحيد حالياً في الشركة المدعى عليها وأن المدعى عليه الثاني كان شريكاً فيها وقام بالتوقيع عنها.

٣. تملك المدعية العقار الواقع على قطعة الأرض رقم ٧٤٤ حوض ٨ / الشميساني قرية تلاع العلي من أراضي شمال عمان.

٤. تشغل المدعى عليها الأولى المخزنين (٤٣) من الجهة الشمالية للعقار الموصوف في البند ثانياً أعلاه بموجب عقد إيجار خطي مبرم فيما بين المدعى عليها الأولى والمدعية بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٥ بأجرة سنوية مقدارها ١٢٦٠٠ دينار تدفع في بداية كل سنة عقدياً/ سنة إيجار وقد تم تجديد هذا العقد سنة فسنة حتى آخر تجديد للعقد الذي تم بموجب كتاب المدعية رقم م/٢٠٢٦/٦ تاريخ ٢٠١٢/٨/٦ لتنتهي المدة العقدية بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٥.

٥. بالاستناد إلى شروط التعاقد نص البند العاشر من عقد الإيجار أن الشخص الموقع عن المستأجر يكون مسؤولاً مع المستأجر بالتكافل والتضامن عن كامل الالتزامات العقدية التي على عاتق المستأجر وحيث قام المدعى عليه الثاني بتوقيع عقد الإيجار عن الشركة المدعى عليها الأولى فيكون مسؤولاً بالتكافل والتضامن مع المدعى عليها الأولى عن الالتزامات الناشئة عن ذلك العقد.

٦. المدعى عليه الثالث هو الشريك الوحيد في الشركة المدعى عليها الأولى حالياً وهو مسؤول مع المدعى عليها الأولى عن التزاماتها.

٧. تخلف المدعى عليهم عن دفع بدل الأجرة السنوية للسنة العقدية بالإضافة إلى أنهم تخلفوا عن دفع ضريبة المعارف الأمر الذي رتب في ذمتهم مبلغاً وقدره ١٢٧٨٢ ديناراً لصالح المدعية وتفصيل المبلغ هو:

- مبلغ ١٢٦٠٠ ديناراً بدل الأجرة المستحقة وغير المدفوعة.

- مبلغ ١٨٢ دينار ضريبة معارف.

٨. قامت المدعية بتوجيه الإنذار العدلي رقم ٢٠١٢/٥٠٨٧٩ للمدعى عليهم لمطالبتهم بدفع بدل الإيجار المستحق إلا أنهم امتنعوا وما زالوا ممتنعين دون وجه حق أو سند في القانون.

٩. إن عدم وفاء المدعى عليهم بالتزاماتهم العقدية والقانونية رغم إعدازهم يعد سبباً موجباً لفسخ العقد سناً لأحكام العقد والقانون.

نظرت محكمة البداية الدعوى وبعد أن سارت بإجراءات المحاكمة أصدرت قرارها بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٣ المتضمن رد دعوى المدعية وتضمينها الرسوم والمصاريف ومبلغ ١٠٠٠ دينار أتعاب محاماة.

لم ترتض المدعية بهذا القرار وتقدمت باستئنافها للطعن فيه.

وبتاريخ ٢٠١٦/١/١١ قضت محكمة الاستئناف بقرارها رقم ٢٠١٥/٤٠٩٧١ برد المطالبة بفسخ العقد لاستنفاد الغرض منه ورد المطالبة ببديل ضريبة المعارف لعدم الإثبات وفسخ القرار المستأنف وإلزام المدعى عليهم بالمبلغ المدعى به والبالغ

## مابعد

-٥-

١٢٦٠٠ دينار مع الرسوم والمصاريف ومبلغ ١٥٠٠ دينار أتعاب محاماة عن مرحلتي التقاضي.

لم يرتضِ المدعى عليه إيهاب كريم نجيب حداد بالقرار الاستئنافي المشار إليه وتقدم بهذا التمييز للطعن فيه وتقدمت المدعية بلائحة جوابية .

وقبل الرد على أسباب الطعن التمييزي نجد إن القرار الاستئنافي رقم ٢٠١٥/٤٠٩٧١ المطعون فيه صدر تدقيقاً بحق الطاعن بتاريخ ٢٠١٦/١/١١ وأن وكيله تبلغ القرار المطعون بالذات بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٣ وتقدم وكيل الطاعن بهذا التمييز بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٣ بعد فوات المدة القانونية المنصوص عليها في المادة ١/١٩١ من قانون أصول المحاكمات المدنية مما يتعين معه رد الطعن التمييزي شكلاً لتقديمه خارج المدة القانونية.

لهذا نقرر رد التمييز شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٤ جمادى الأولى سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠١٧/٢/١ م.

رئاسة القاضي  
نائب الرئيس

عضو  
نائب الرئيس

عضو  
نائب الرئيس



عضو  
نائب الرئيس

رئيس الديوان

دقق/ع م